

دور الإدارة في تحقيق التنمية المستدامة

الدكتورة لعيماش غزالة

أستاذة محاضرة قسم -ب-

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم

المقدمة :

إن الإدارة البيئية اعتبرت "تلك الإجراءات ووسائل التحكم سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية التي توضع من أجل حماية البيئة، وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد"(1).

كما عرفها الأستاذ نجم الغراوي وعبد الله حكمت النكار : " الإدارة التي يصفها الانسان والتي تتمركز حول نشاطات الانسان وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة، ويكمن جوهر الإدارة البيئية في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة التي تسمح بها هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا بدون التعبير في النظام الطبيعي"(2).

لكن التعريف المعتمد عليه والمتضمن مفهوم شامل للإدارة البيئية يتمثل في : " أنها عبارة عن هيكل المؤسسة ومسؤولياتها، وسياساتها وممارساتها، ومواردها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية، ويحدد نضام الإدارة البيئية استراتيجية المنشأة اتجاه القضايا البيئية، وأهداف برامج البيئة وتطوير برامج للأداء البيئي"(3).

وبالمقابل فالتنمية عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا وإقتصاديا وصحيا، وثقافيا ومقابلة احتياجاتها بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة(4).

انطلاقا من هذين التعريفين يتبادر إلى الذهن عدة تساؤلات من بينها :

- ما هي خصائص الإدارة البيئية ؟
- ما هي المستلزمات المطلوبة لتطبيق الإدارة البيئية ؟
- كيف يتسنى لها تحقيق التنمية المستدامة ؟

■ ما هي متطلبات الإدارة البيئية بحسب سلسلة المواصفات إيزو 14000

■ فيما تتمثل آثار تطبيق الإدارة البيئية على التنمية المستدامة ؟

للإجابة على هذه التساؤلات تكون بإتباع الخطوات التالية :

أولاً: خصائص الإدارة البيئية المساهمة في تنفيذ الوظائف

ثانياً: الإدارة البيئية وسلسلة مواصفات إيزو ISO14000

ثالثاً: الآثار المترتبة على تطبيق الإدارة البيئية على التنمية المستدامة

رابعاً: جهود الجزائر في مجال الإدارة البيئية في تجسيد التنمية المستدامة

أولاً: خصائص الإدارة البيئية المساهمة في تنفيذ الوظائف

من خلال التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية :

- قبول الإدارة التعامل مع المتغيرات بصفتها جزء محوري من نشاطها.
- الانسجام بين المنظمة والتعامل مع الغير داخليا وخارجيا.
- القدرة على فهم وتحليل واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- القدرة على التفاعل بين موارد المنظمة البشرية والمادية والاتجاه نحو القدرات التنافسية مع الغير.
- الأخذ في الاعتبار ميزة إدارة الوقت في مواجهة الأعمار المطروحة.
- بناء روح فريق العمل الجماعية لضمان مشاركة الجميع.
- أداء الأعمال من منظور الجودة الشاملة.
- استثمار رأس المال البشري في الإبداع والابتكار الفعال.

لكن وجود مثل هذه الخصائص كان يسعى إلى ضرورة تحقيق أهداف خاصة ما تم في سنة 1987 استحداث مفوضية مستقلة للبيئة باسم الهيئة العالمية الفعالة، وكذا سنة 1990 نظم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية تناول القضايا البيئية والمخاطر التي تواجهها وهذا ما أكدته مؤتمر ريودي جانيرو RIODIJANIERO سنة 1996 إذ اعتبرت أن العمليات الإنتاجية غير المخططة بيئيا والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية هي السبب الرئيسي لتدهور البيئة.

وخلال نفس السنة عقد مؤتمر الأرض وأنشأ مجلس عمال التنمية المستدامة لوضع مواصفات سلسلة الايزو ISO للمواصفات والمقاييس الخاصة بالإدارة البيئية ونظمها⁽⁵⁾.

أصدرت سلسلة الايزو سلسلتين هما ISO 9000 لإدارة الجودة و ISO 14000 لإدارة البيئة.

هذا ما يؤدي إلى طرح التساؤل التالي :

فيما تتمثل الأهداف التي كانت وراء تقديم طريقة مشتركة لنام الإدارة البيئية على المستوى الدولي ؟

نذكر الأهداف التالية⁽⁶⁾:

- وضع مجموعة اجراءات يجري بموجبها تحديد الرضوخ والالتزام بالأنظمة والتعليمات والضغوط الاجتماعية.
- مساعدة المنشآت على إدارة وتقويم الفعالية البيئية الخاصة بأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها.

- تحسين الأداء البيئي في مجال التصنيع.
- تحقيق انسجام بين المقاييس الوطنية والإقليمية بغية تسهيل التبادل التجاري.
- مضاعفة المصادقية.
- تحسين القدرة التنافسية.
- إيجاد لغة مشتركة للإدارة على المستوى العالمي.

لكن كيف يتم تجسيد هذه الأهداف واقعيًا ؟

يتم ذلك بفضل توفير الآليات وهي :

- ضرورة وجود تشريعات بيئية.
- وضع إجراءات وتدابير مساندة تهتم بزيادة الوعي البيئي وتعمل على تنمية دور المنظمات غير الحكومية في تسليط الضوء على الأمور البيئية وتأكيدا مستقبلا، حيث أن هذه الضغوط التي تشكلها هذه المنظمات تدفع الحكومات للعمل على حل المشاكل البيئية.
- وضع استراتيجيات وسياسات بيئية تستجيب للواقع ومتطلباته، وخطط وبرامج ملموسة تحدد الأولويات وطرق ووسائل تحقيق الأهداف والغايات.
- توفير إطار بشري متخصصة وإدارة قوية وأموال كافية تؤمن لقيام إدارة بيئية ناجحة وفعالة.

ثانيا: الإدارة البيئية و سلسلة مواصفات إيزو ISO 14000

حتى تتمكن المنشآت الصناعية من التطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية ذلك يتطلب منها الأخذ بمجموعة من المكونات والتي حددها اللجنة التابعة لمنظمة المقاييس العالمية في خمس مكونات أساسية لتحقيق التحسين المستمر والذي يركز عليه نموذج هذا النظام وهي :

- السياسة البيئية.
- التخطيط
- التنفيذ والتشغيل.
- إجراءات الفحص والتصحيح.
- مراجعة الإدارة.

وستتناول دراسة هذه النقاط القانونية على النحو الآتي:

أ- **السياسة البيئية:** يقصد بها مبادئ المنشآت وأهدافها البيئية ومدى إلزامها بمخطط للعمل على تحسين الأداء البيئي وتعمل الإدارة العليا على التأكيد على النقاط التالية:

- الإلتزام بتحسين المستمر والوقاية من التلوث.
- مدى التوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المنشأة.
- توفير إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية.
- التأكيد على فحص ومراجعة الأهداف البيئية وتوثيقها وتنفيذها وصيانتها⁽⁷⁾.
- إعلان السياسة البيئية المتبعة للجمهور.

إن التطبيق الناجح لهذه السياسة يعتمد على إلتزام الإدارة العليا والمتمثلة أساساً في القيادة الإدارية على حماية البيئة في كل النشاطات والعمليات الإنتاجية التي تهدد بسلامتها.

ب- **التخطيط:** يعد المرحلة الأولى لإنجاز سياسة المنشأة، ومن خلالها يتم تحديد الجوانب البيئية التي هي جزء من نشاطات المنشأة ومنتجاتها التي يمكن أن تتفاعل مع البيئة والتي تمثل مصدر للتأثير البيئي ومن جهة آخر تتحدد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المنشأة ومن ثم تطوير تلك الأهداف البيئية بإعداد برنامج عمل بإنجازها وفق ما يتناسب والمعلومات المستخدمة مع الإلتزام بالبرنامج وتحديد مسؤولية كل مستوى وظيفي⁽⁸⁾.

ج- **التنفيذ والتشغيل:** يتضح ذلك من خلال الإلتزامات الواجب اتباعها من قبل القيادة الإدارية والعاملين في الهيئة المستخدمة وهذا من خلال:

- تحديد المسؤوليات والواجبات ونشرها في المنشأة لأجل بناء إدارة بيئية فعالة.

- الرقابة على تنفيذ نظام الإدارة البيئية.
- تقديم التقارير للإدارة العليا بشأن أداء نظام الإدارة البيئية، ومراجعتها لتقييم مدى نجاعة التنفيذ⁽⁹⁾.
- تكثيف عمليات الاتصالات الخارجية وبالأخص فيما يتعلق بالمؤثرات البيئية الخطيرة.
- توثيق نظام الإدارة البيئية في سجلات مكتوبة لجعلها في متناول الجهات المستفيدة منها.
- ضبط الوثائق بأسلوب نظامي وقانوني وبتواريخ محددة ووضعها في مكان يسهل مراجعتها بشكل دوري.
- تحديد العمليات والأنشطة التي تمثل جوانب بيئية خطيرة والتخطيط لهذه العمليات للتأكد من إنجازها وفق ظروف محددة.

د- إجراءات الفحص والتصحيح: يعتبران من الأنشطة الأساسية لنظام الإدارة البيئية، الذي يضمن توافق أداء المنشأة مع البرنامج الموضوع ويتضمن ما يلي:

د1- المتابعة والقياس في عملية الأداء البيئي: ضرورة القيام بـ:

- تحديد حالات عدم التوافق وأسبابها، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة.
- توثيق حالات عدم التوافق، والمحافظة على السجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي.
- تقييم دوري للإدارة البيئية في منشأة ما، وهيئتها التنظيمية ومعداتّها بهدف حماية البيئة⁽¹⁰⁾.

هـ- مراجعة الإدارة: تعد اخر مرحلة في تطبيق نظام الإدارة البيئية للتأكد من تحقيق الأهداف والغايات وتحدد المراجعة بـ⁽¹¹⁾:

- الدورية في المراجعة ولفترات زمنية.
- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم.
- توثيق عمليات المراجعة.
- تقييم مدى الحاجة لتغيير السياسات والأهداف البيئية.

■ العنونة البيئية ECO LABELING⁽¹²⁾، تعد من أشهر المعايير البيئية في التجارة الدولية ويقصد بها: "تلك العلامات التي يتم وضعها على المنتج بهدف إعلام المستهلك بمدى ملاءمته للبيئة من غيره من المنتجات الأخرى المدرجة ضمن نفس الإنتاج بهدف حماية البيئة عن طريق زيادة المستهلكين بالآثار البيئية، وتصدر العلامة البيئية عن طريق:

- مؤسسة متخصصة لتوحيد القياس والتي تضع معايير تمنح وفقها "شهادة العنونة البيئية".
- قيام المنتج نفسه بإعلام إنتاجه كبضاعة أو سلعة بيئية من خلال قيامه بوضع العنوان البيئي.

ثالثاً: الآثار المترتبة على تطبيق الإدارة البيئية على التنمية المستدامة

يؤدي تطبيق المنشآت لمدخل الإدارة البيئية إلى تحقيق مجموعة من المنافع تساهم في تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة من أهمها المنافع الاقتصادية التي تتمثل فيما يلي⁽¹³⁾:

❖ **وفرة التكاليف:** وهي الناجمة عن تخفيض استهلاك الطاقة والمواد الأخرى، كذلك في إعادة دوران المنتجات، وبيع الإنتاج والمخلفات وخاصة التخفيض في تكاليف التخلص من النفايات مع ضرورة ذكر التخفيض في الجزاءات التي تكبدها المنشأة أو المؤسسة عن أنشطة مسببة للتلوث، فضلاً عن تخفيض التعويضات القانونية نظير الأضرار البيئية.

❖ **زيادة الإيرادات:** وهذا بسبب

- زيادة المساهمة الجديدة للمنتجات الخضراء، لأنها تباع بسعر أعلى من سواها.
- زيادة حصة المؤسسة لمنتجات جديدة إلى فتح أسواق جديدة لهذه المنتجات.
- الزيادة على طلب المنتجات التقليدية التي تساهم في تخفيف حدة التلوث.

هذا فضلاً عن المنافع الاجتماعية والبيئية التي يتم تحقيقها وهي:

- حماية الأنظمة البيئية الطبيعية.
- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة.
- تقليل كمية النفايات وإعادة استخدام المواد.
- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الإنسان الناجمة عن الانبعاثات والإصدارات الصناعية.
- تحسين صحة الانسان في العمل والمجتمع.

النتيجة:

بالرغم من حصول عدد من الشركات والمؤسسات على شهادة الجودة البيئية إيزو ISO 14000، مع ذلك مازال طريق الوصول إلى الوضع البيئي المستقبلي، فلا بد أولاً مواجهة العديد من التحديات التي تقف في طريق تحقيق الجودة البيئية، ويتمثل أهمها كالأتي:

- نقص الوعي البيئي لدى الإدارة الصناعية العربية خاصة.
- إنعدام الضغوطات بتطبيق نظام الإدارة البيئية.
- ندرة الإطارات البيئية العربية.
- ضعف قدرات الأجهزة البيئية العربية.
- نقص القدرة المعلوماتية والتكنولوجية.

رابعاً: جهود الجزائر في الإدارة البيئية في تجسيد التنمية المستدامة:

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم انجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديمغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والاندماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الاعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.

يتضح من الجدول التالي أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر جيدة جداً في الجزائر⁽¹⁴⁾، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة.

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
- محاربة الفقر	- ادماج الإشكالية البيئية والتنمية في	- التعاون والتجارة الدوليان
- تغيير أنماط الاستهلاك	- عملية اتخاذ القرار	- الحفاظ على التنوع البيولوجي
- مستوطنات بشرية	- حماية الجو	- المزارعون
- التخطيط والإدارة المتكاملة	- الحفاظ على التنوع البيولوجي	- الترتيبات المؤسسية الدولية
- للموارد الأرضية	- الموارد المائية	-
- محاربة إزالة الغابات	- الموارد الكيماوية السامة	-
- محاربة التصحر والجفاف	- المزارعون	-
- الاستغلال المستدام للجبال	- الموارد والآليات المالية	-
- دعم التنمية الزراعية والريفية	- التكنولوجيا والتعاون وبناء	-
- المستدامة	- القدرات	-
- البيوتكنولوجيا	- العلم في خدمة التنمية المستدامة	-
- المحيطات، البحار، المناطق	- التعاون الدولي من اجل بناء	-
- الساحلية ومواردها	- القدرات	-
- نفايات خطيرة	- الصكوك القانونية الدولية	-
- التربية والتوعية العامة والتدريب	- الاعلام من اجل اتخاذ القرارات	-

الخاتمة:

تعد الإدارة البيئية الأداة الفعالة في المعالجات المنهجية لرعاية شؤون البيئة في كل جوانب النشاط الاقتصادي، وأن تطبيقها في المنشآت الصناعية يؤدي إلى كسبها ميزة تنافسية تعزز من قدرتها الإنتاجية، بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة، فالجزائر مثلا وإن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في تحقيق الإدارة البيئية في تجسيد التنمية المستدامة، إلا أنه ما تمت ملاحظته واقعيا عدم امكانياتها لتحقيق ذلك، خاصة وأن هناك فرق شاسع وجود فجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال، هذا ما يؤكد أن

الرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق مخطط دقيق من قبل المؤسسات والمنشآت التي تتبنى الأمور البيئية وتدمجها ضمن عملياتها الإدارية يجب أن تتبع الخطوات التالية :

- الاعتراف بأن الإدارة البيئية هي من أولويات الإدارة.
- الاتصال الدائم مع الأطراف المعنية داخليا وخارجيا.
- تحديد المتطلبات القانونية التشريعية، والجوانب البيئية المرتبطة مع أنشطة أو خدمات المؤسسة.
- تشجيع التخطيط البيئي عبر العملية الإنتاجية.
- التدريب ووضع أسلوب معين لبلوغ وتحسين مستويات لرفع الأداء البيئي.
- تقييم الأداء البيئي قياس بالسياسة البيئية للمنشأة وبالأغراض والأهداف المرجوة.
- تشجيع المؤسسات للحصول على شهادة المطابقة العالمية.

الهوامش:

- (1) - مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، سنة 2014، ص 183.
- (2) - نجم الغراوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة - نظم ومتطلبات وتطبيقات، دار المسيرة، عمان، سنة 2008، ص 122.
- (3) - عبد الرحيم علام، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سنة 2005، ص 2.
- (4) - مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 52.

(5) - رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والايزو 14000، دار الرضا، دمشق، سنة 2001، ص 76.

(6) - مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 177.

(7) - نجم الغراوي، عبد الله حكمت النقار، المرجع السابق، ص 125.

(8) - (9) - (10) - (11) - مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 188 - 189.

(12) - عبد الفتاح مراد، تشريعات البيئة، دار النشر غير مذكورة، مصر، سنة النشر غير مذكورة، ص 15.

(13) - نجوى عبد الصمد، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين تنافسية منشآت الأعمال، مدخلة مقدمة في المؤتمر الدولي

الثاني حول الهندسة البيئية، أيام 10-12 افريل 2008، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 245.

(14) - www.uneca-na.org/arabe/un/documents/etudes/indicateurs.doc